

# نخبة الاستقلال المغاربة والمسألة الديمقراطية

## الحبيب بورقيبة أنموذجاً<sup>(\*)</sup>

عبد اللطيف الحناشي<sup>(\*\*)</sup>

أستاذ التاريخ في كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة - تونس.

كان من بين هواجس النخبة المثقفة المغاربة قبل الاستقلال النضال من أجل بناء نظام سياسي متطور يحترم الحريات الفردية، ويصونها في إطار مغرب عربي موحد<sup>(١)</sup>. غير أن النخبة تلك ابتعدت بعد التحرير، وبعد وصولها إلى السلطة عن تلك الأفكار وتلك المبادئ، إذ لم تسع إلى إشاعة مناخ ديمقراطي في دولها، كما لم تعمل من أجل بناء أنظمة ديمقراطية ليبرالية، ولم تفعل بعض فصول الدساتير «الديمقراطية» التي صاغتها بنفسها، بل قامت بتحويل المؤسسات والتقنيات والإجراءات الديمقراطية التي أرستها بنفسها إلى أدوات للإجماع والتأييد<sup>(٢)</sup> بحجة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضرورية التي تمثل قاعدة أساسية وصلبة لممارسة الديمقراطية تارة، وبحجة صد المخاطر والتحديات الخارجية تارة أخرى، بالرغم من تشبّع تلك النخبة بالمبادئ الديمقراطية الليبرالية بحكم إقامتها، لفترات متفاوتة، في فرنسا للدراسة، ومعايشتها للتجربة السياسية الفرنسية الغنية والحيوية بكل تناقضاتها. ويمكن اعتبار النظام السياسي الذي أسسته النخبة السياسية التونسية بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال أحد أهم تلك النماذج.

كان بورقيبة<sup>(٣)</sup> من بين الرؤساء العرب القلائل الذي استمدّ شرعيته في الحكم

---

(\*) سَنَهَتَمَ بدراسة وتحليل ممارسة بورقيبة وآرائه حول المسألة الديمقراطية بين ١٩٣٣ (تاريخ انضمامه إلى الحزب) إلى سنة ١٩٧٥، بعد أن تمّ تحويل الدستور واعتماد فصل ينصّ على رئاسة بورقيبة للجمهورية التونسية مدى الحياة.

abdellatif\_hannachi@yahoo.fr.

(\*\*) البريد الإلكتروني:

(١) «من توصيات المؤتمر السابع لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين»، ميسيون (الرسالة)، ١٩٥٠/٩/٢٨، ص ٣.

(٢) Michel Camau, «La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébines», (Thèse du doctorat en droit, ronéotypé, Aix-en Provence, 1969).

(٣) الحبيب بورقيبة (١٩٠٣ - ٢٠٠٠): درس في الصادقية (تعليم مزدوج اللغة)، تحوّل إلى فرنسا ودرس =

من خلال تزعمه لحركة تحرر وطني ضد الاستعمار الفرنسي (١٨٨١ – ١٩٥٦) بطرق نضالية سياسية سلمية براغماتية في الغالب<sup>(٤)</sup>. وهو من بين قيادات التحرر الوطني الذين درسوا في فرنسا مادة الحقوق، وتشبّع بالثقافة الفرنسية، وافتتن بها، وعاش عن قرب الحياة السياسية الفرنسية بكل حيوياتها وتنوّعها وتقلباتها. وكان من أشد المعجبين بنظامها الديمقراطي<sup>(٥)</sup>. غير أن ذلك لم يمنعه من خوض نضال عنيد ضد النظام الاستعماري لأكثر من ربع قرن عرف خلالها السجون والمحتشدات والمنافي في عدة مناسبات<sup>(٦)</sup>.

ورغم أن خطابه، أثناء مرحلة التحرر الوطني، لم يكن خطاباً تحديثياً ليبرالياً<sup>(٧)</sup>، غير أنه، وعقب تولّيه الحكم بعد الاستقلال، طرح مشروعاً إصلاحياً تحديثياً تجسّد في إقرار وتطبيق عدة قوانين، منها إقرار إجبارية التعليم وتعميمه

= الحقوق، رجع إلى تونس سنة ١٩٢٧ وعمل في المحاماة، وأخذ يكتب في الصحافة الوطنية العربية والفرنسية منذ سنة ١٩٣٠. انضمّ إلى الحزب الحرّ الدستوري التونسي، لكن سريعا ما انشق عنه وأسس الحزب الحرّ الدستوري، الديوان السياسي الذي سيُعرف بالحزب الجديد، عكس الحزب الأول الذي سيوصف بالقديم القديم. سجن بورقيبة وأبعد ونفي داخل البلاد وخارجها عدّة مرّات. وتحوّل إلى قائد للحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي بدون منازع. توخّى أسلوب المراحل في نضاله. وكان يؤمن بالحوار مع السلطات الفرنسية وبالتفاوض معها لحلّ مشاكل البلاد، وبعد هزيمة فرنسا في معركة «ديان بيان فو» (الفيتنام)، ثم اندلاع الثورة الجزائرية، عبّرت فرنسا عن استعدادها لمنح تونس الاستقلال الداخلي، فقبله بورقيبة باعتباره مرحلة للوصول إلى الاستقلال التام (١٩٥٥)، ممّا ولّد معارضة قوية داخل الحزب بقيادة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الذي اعتبر القبول بذلك هو خطوة إلى الوراء وطعنًا للثورة الجزائرية، الأمر الذي أدّى إلى صراع مرير بين أفراد الحزب الواحد حُسم لصالح بورقيبة، واعترف فرنسا باستقلال تونس في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦. تولّى بورقيبة رئاسة البلاد من سنة ١٩٥٦ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بعد أن أقيل من قبل الوزير الأول السيد زين العابدين بن عليّ (رئيس الجمهورية الحالي) من منصبه بحكم تقدّمه في السنّ وعجزه عن ممارسة صلاحياته الدّستورية.

(٤) كان استخدام العنف من قبل الحركة الوطنية التونسية، محدوداً جداً (١٩٣٨ ثم ١٩٥٢ – ١٩٥٤)، واستُخدم لتحقيق أهداف سياسية معيّنة.

(٥) مصطفى كريم، «تأملات في شخصية بورقيبة»، في: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية: قراءات علمية للبورقيبية، إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي (تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٠)، ص ١٢ – ٢٠.

(٦) عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية: الإبعاد السياسي أنموذجاً، ١٨٨١ – ١٩٥٥ (صفاقس، تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٣).

(٧) كان بورقيبة على وعي بما يستهدف المجتمع التونسي المستعمر من عوامل «تفسّخ» هويته، فكان محتوى أول مقال كتبه، بعد رجوعه من باريس إلى تونس، هو الدفاع عن حجاب المرأة التونسية باعتباره يمثل أحد مظاهر الذاتيّة التونسية العربية الإسلامية في وسط مستعمر. أمّا أول تحرّك جماهيري قام به، فكان قيادة مظاهرة ضدّ السماح بدفن المتجنّسين التونسيين بالجنسية الفرنسية. وهي إحدى الوسائل التي قاومت بها الحركة الوطنية مسألة تجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية، وكانت تلك من الطرق التي استخدمتها فرنسا للقضاء على هويّة التونسيين وإدماجهم في المشروع الفرنسي.

وتوحيد مؤسساته<sup>(٨)</sup>، ونشر الخدمات الصحة ومؤسساتها على نطاق واسع، وتعميم نظام الضمان الاجتماعي، وبناء إدارة عصرية، وسنّ قانون للأحوال الشخصية<sup>(٩)</sup>، وإقرار التنظيم العائلي (تحديد النسل)، وتوحيد المؤسسات القضائية، وإلغاء القضاء الشرعي وتعويضه بمؤسسات القضاء المدني الوضعي<sup>(١٠)</sup>، والتخلّي عن النظام الملكي، وتعويضه بنظام جمهوري<sup>(١١)</sup>.

وبالرغم من أهمية تلك الإنجازات، فإن بعض الباحثين والمعارضين السياسيين يعتبرون أن الإصلاح الذي تمّ في عهد بورقيبة كان فوقياً، باعتبار أنه لم يكن إفرازاً طبيعياً صادقت عليه المؤسسات الشعبية والدستورية، بل كان عبر الدولة المهيمنة. لذلك يعتبر هؤلاء أن عملية التحديث كانت نسبية، ولم «تتقدم إلى الأمام وفق المنطق الحدائي نفسه.. من ذلك معاداة بورقيبة للديمقراطية»<sup>(١٢)</sup>، في حين يرى آخرون أن بورقيبة كان المسؤول الأول عن عدم تجسيد الديمقراطية في البلاد، مؤكدين أنه لو تبنّى المشروع الديمقراطي لأمكن أن يُقنع به جميع فئات المجتمع التونسي<sup>(١٣)</sup>، بل وربما القيادات المغاربية أيضاً بما يملك من شرعية وكاريزمية. غير أن الواقع كان غير ذلك، فالديمقراطية لم تكن ضمن أولويات برنامج بورقيبة الإصلاحية، إذ انصبّ اهتمامه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو بذلك لا يختلف عن بقية زعماء العالم الثالث، آنذاك، الذين خيروا التضحية بالديمقراطية لصالح التنمية.

تتجاوز المسألة، بحسب رأينا، هذا التأويل بالنسبة إلى بورقيبة شخصياً الذي لم يكن يؤمن أصلاً بالمبادئ الديمقراطية، وهو ما تجسّد في سلوكه السياسي خلال مرحلة التحرّر الوطني، ثم بعد توليه السلطة. فرغم أنه حكم البلاد في إطار نظام جمهوري، وبدستور عصري، غير أن الدستور كان على مقاسه، وانتهى الأمر بتحويل الدستور ليسمح له بالرئاسة مدى الحياة (آذار/مارس ١٩٧٥).

(٨) صدر قانون التعليم في ١١/٤/١٩٥٨، وتمّ بموجبه توحيد التعليم وإقرار مجانيته، وفتحه أمام جميع التونسيين إنثاءً وذكرراً (الصفوف مختلطة) ورصدت الدولة نحو ربع الميزانية لهذا القطاع.

(٩) أصدر بورقيبة يوم ١٣/٨/١٩٥٦ (أي بعد أشهر قليلة من الاستقلال) هذا القانون وأقرّت هذه المجلة منع تعذّد الزوجات وإقرار الطلاق بحكم عدلي وحدّدت سنّ الزواج للجنسين ومكّنت المرأة من حقها في الانتخاب والترشح لكلّ المسؤوليات.

(١٠) قامت السلطات الجديدة بتوحيد القضاء بعد أن كان متعدداً (١٣/٨/١٩٥٦) واعتماد القضاء على القانون الوضعي.

(١١) تُعتبر إحدى الباحثات أن الإعلان عن الجمهورية هو في أحد معانيه لا يشكّل قطيعة مع النظام السابق، بل مواصلة لإرث سياسي مشترك حسيني (نسبة إلى الحسين بن عليّ الذي أسّس العائلة الحسينية منذ ١٧٠٥).

انظر: Larif Beatrix Asma, «L'Etat tutélaire: Système politique et espace éthique», dans: Michel Camau, *Tunisie au Présent: Une modernité au-dessus de tout soupçon* (Paris: CNRS, 1987), p. 131.

(١٢) انظر: بن خذر بن نور الدين، في: حقائق (تونس)، العددان ٩١٩ - ٩٢٠ (٧ - ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣).

(١٣) المصدر نفسه.

## أولاً: الحركة الوطنية التونسية والمسألة الديمقراطية أثناء الفترة الاستعمارية (١٨٨١ - ١٩٥٦)

### ١ - الهامش الديمقراطي في وسط استعماري

استفادت النخبة التونسية من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالجمعيات والمطبوعات التي سنّتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لصالح المستوطنين الفرنسيين في البلاد (أحزاب صحف وجمعيات ونقابات ومنظمات الاجتماعية واقتصادية...). كما استفادت تلك النخبة من مختلف الهياكل الفرنسية، سواء من خلال العمل داخلها أو من خلال مراقبة نشاطها.. أو بتأسيس هياكل وأطر، شبيهة، خاصة بالتونسيين، مثل الصحف والجمعيات والنقابات والأحزاب<sup>(١٤)</sup>.

لم تكن المسألة الديمقراطية غائبة عن برنامج الحركة الوطنية التونسية، وخاصة الحزب الحر الدستوري التونسي، إذ مثّل كل من مطلبتي الحرية والدستور (نسبة إلى الدستور التونسي الذي صدر سنة ١٨٦١) أحد مكّونات اسم هذا الحزب، وذلك رغبة منه في تحقيق نظام برلماني. وكانت الديمقراطية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات حضور قوي في استراتيجية الحزب وبرنامج<sup>(١٥)</sup>. كما تميّز نظامه الداخلي باعتماده المبادئ الديمقراطية في التسيير، بغضّ النظر عن الممارسة التي لم تكن كذلك بالضرورة.

وكان الحزب بذلك وطنياً وديمقراطياً سعى إلى تأطير التونسيين في صفوفه بغضّ النظر عن ديانتهم<sup>(١٦)</sup> بل إنه ضمّ عناصر غير تونسية، وخاصة من الجزائريين<sup>(١٧)</sup>.

(١٤) برزت أول صحيفة تونسية قبل الحماية الفرنسية سنة ١٨٦٠، وهي **الرائد التونسي**، أمّا أول جريدة بعد الحماية فكانت **الحاضرة** سنة ١٨٨٨، وأول جمعية تونسية فكانت «الخلدونية» سنة ١٨٩٦، وأول نقابة تونسية سنة ١٩٢٤، وأول حزب سنة ١٩٢٠.

(١٥) من أهم القضايا التي طالب بها الحزب في بدايته: - تأسيس مجلس يتكوّن من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام، يتمتّع بالسيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله وله اختصاصات واسعة في ما يخصّ الميزانية - تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس - الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية - تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع أنحاء المملكة - المطالبة بحرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات - إجبارية التعليم.

(١٦) ترك الحزب للنخبة اليهودية عدّة مناصب في قيادة الحزب: اللجنة التنفيذية (٣ مناصب)، واللجنة التشريعية (منصبان)، واللجنة المالية (منصب واحد). كما خصّصت قيادة الحزب التوراة حتى يتسنى لليهود أداء قسم اليمين، ولكن لم يلتحق أحد من هؤلاء بالحزب. انظر: أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح: مذكرات أحمد توفيق المدني**، ج ٣ (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ج ١، ص ١٩٤.

(١٧) حول نشاط الجزائريين في الحزب، انظر: يوسف مناصرية، **الحزب الحرّ الدستوري التونسي**، ١٩١٩ - ١٩٣٤ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨)، ص ٧١ - ٧٢، وعبد اللطيف الحناشي، «الإبعاد في مواجهة النشاط السياسي للعرب المقيمين بالبلاد التونسية: مثال الجزائريين، ١٩١١ - ١٩٣٩»، **المجلة التاريخية المغربية** (تونس)، العددان ٩٧ - ٩٨ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص ٥٥ - ٧٢.

واعتمد في نضاله على الشرائع الشعبية والنخبة المثقفة<sup>(١٨)</sup>. وكانت أساليب نضاله مطلبيّة سلمية نابذة لمختلف أساليب العنف، سواء تجاه إدارة الحماية وأجهزتها المختلفة، أو تجاه خصومه السياسيين من التونسيين. كما واجهت قيادة الحزب المنشقين عنها بالحوار والجدل عبر الصحف ووسائل التبليغ الأخرى المتوفرة<sup>(١٩)</sup>.

وقد أقرّت قيادة الحزب هذه المبادئ ومارست ذاك السلوك برغم أن مرجعيته الفكرية كانت تقليدية في الغالب، مقارنة بالزعامة الجديدة التي انشقت عن الحزب في ٢ آذار/مارس ١٩٣٤ بقيادة المحامي الحبيب بورقيبة ومجموعة من رفاقه الذين درسوا جميعاً في الجامعات الفرنسية، وتلقوا علوماً عصرية وتشبّعوا بأفكار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وعايّنوا التجربة السياسية الديمقراطية الفرنسية عن قرب<sup>(٢٠)</sup>.

فهل واصلت القيادة الجديدة نضالها من أجل تحقيق تلك المطالب الديمقراطية؟ وهل مارست سلوكاً ديمقراطياً تجاه الأطراف السياسية الوطنية الأخرى؟ وخاصة داخل الحزب الحر الدستوري، الديوان السياسي؟

واصل الحزب الجديد بقيادة بورقيبة (الديوان السياسي أو الحزب الجديد) رفع مطالب الحزب (القديم) نفسها، إلا أن هدفه كان «تحرير الشعب التونسي والحصول على دستور يصون الشخصية التونسية وسيادة الشعب، وذلك بواسطة برلمان تونسي ينتخب بالاقتراع العام، ويملك حق وضع منهاج أعماله، وتكون له كامل السلطة التشريعية، والفصل بين السلطات، وإقرار حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان...». وقد عمّق الحزب تلك المطالب، وتجنّز المطلب الديمقراطي في خطاب الحركة الوطنية التونسية (بشقيها النقابي والسياسي) خلال الخمسينيات، خاصة، تماشياً والتحوّلات السياسية والفكرية التي عرفها العالم، إذ أولت الحركة اهتماماً خاصاً بمسألة الحريات العامة، وطالبت بتمكين التونسيين من حقوقهم السياسية والدستورية، وبحلّ المجلس الكبير، واستبداله بمجلس نيابي، والدعوة إلى اعتماد نظام الملكية الدستورية المقيد، وإرساء نظام سياسي ديمقراطي تعددي<sup>(٢١)</sup>. ولم تكن الديمقراطية التي نادى بها الوطنيون ذات بعد سياسي وحسب، بل تمّ التشديد أيضاً على البعد الاقتصادي والاجتماعي في الوقت ذاته، سواء من قبل الحزب الدستوري أو الاتحاد العام التونسي للشغل<sup>(٢٢)</sup>.

(١٨) مسعود إدريس محمد، «مساهمة الشرائع الشعبية في الحركة الوطنية: الحزب الدستوري في مدينة تونس، ١٩٢٠ - ١٩٣٤»، في: الهادي التيمومي، **المغيبيون في تاريخ تونس الاجتماعي** (تونس: بيت الحكمة، ١٩٩٩).

(١٩) عرّف الحزب عدّة انشقاقات في صفوفه بداية العشرينيات، منها: الحزب الإصلاحي (١٩٢١) برئاسة حسن القلاطي، والحزب الحرّ المستقل (١٩٢٢) بزعامة فرحات بن عباد.

(٢٠) وهم: الحكيم محمود الماطري والبحري قيقة والطاهر صفر وصالح بن يوسف.

(٢١) علي البلهوان، **تونس الثائرة** (القاهرة: لجنة تحرير المغرب العربي، ١٩٥٤)، ص ٣٩٧.

(٢٢) تأسّس الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ ١/٢٠/١٩٤٦. انظر: **شهادة أحمد بن صالح السياسية** =

## ٢ - بورقية والمسألة الديمقراطية (أثناء الفترة الاستعمارية)

تدفع ثقافة بورقية السياسية العميقة باتجاه تبنيّه المبادئ الديمقراطية بشكلها الليبرالي السائد آنذاك، غير أن الواقع كان غير ذلك، إذ يلاحظ الباحث غياب اهتمام بورقية بالمسألة الديمقراطية، خلال مرحلة التحرر الوطني، سواء في نصوصه أو خطبه. كما تميّزت ممارسته السياسية داخل الحزب أو مع بقية الأطراف السياسية الوطنية التونسية، آنذاك، بسلوك غير ديمقراطي في الغالب.

وكان تزامن بروز الحزب الدستوري الجديد مع انهيار الأنظمة الديمقراطية الليبرالية وسيطرة الأحزاب الكليانية في أوروبا قد أثر، بحسب أحد الباحثين، في فهم بورقية لدور الحزب وآليات عمله، سواء داخل أطر حزبه أو تجاه السلطة الاستعمارية الفرنسية<sup>(٢٣)</sup>.

### أ - هل كان انشاق بورقية عن الحزب ممارسة ديمقراطية؟

انضمّ بورقية إلى قيادة الحزب الدستوري أو أدخل إليه، بحسب روايته<sup>(٢٤)</sup>، واستمر انتماءه إليه أقل من أربعة أشهر (١٢/٥/١٩٣٣ - ٩/٩/١٩٣٣)، وكانت استقالته تلك بسبب اللوم الذي وجهته قيادة الحزب إليه بعد أن قام بزيارة الباي (الملك) مع وفد من مدينته دون أن يستشير حزبه في ذلك<sup>(٢٥)</sup>. ويُعتبر اللوم الذي وجهته قيادة الحزب إلى بورقية، وهو عضو مسؤول، إجراءً تعتمده أغلب الأحزاب والمنظمات السياسية. كما أن صيغة اللوم تلك لا تعتبر نوعاً من العقوبة، إذ لم يتضمن سَلَمَ العقوبات التي اعتمدها الحزب في نظامه الداخلي مثل تلك «العقوبة». لذلك يبدو هذا الإجراء المتخذ ضدّ بورقية، من قبل قيادة الحزب، متسامحاً. ويظهر أن عدم لجوء القيادة إلى اعتماد سَلَمَ العقوبات الذي يتضمنه النظام الداخلي للحزب، إنما يعبر عن عدم رغبتها في التصادم مع بورقية وتطوير الخلاف معه على خلفية تصرفه.

فهل يستدعي هذا الإجراء «التأديبي» تزعم حركة انشاق داخل الحزب؟ هذا الحزب الذي وصفه بورقية نفسه بأنه «عظيم بما لديه من نظام عتيد يجمع النزعات الوطنية التونسية ويوحدّها»<sup>(٢٦)</sup>، خاصة أن بورقية كان يؤكد ضرورة «وحدة القيادة كضمان لوحدة الحزب والجماهير»<sup>(٢٧)</sup>.

أخذ بورقية يردّد تهماً ضد قيادة الحزب، بعد خروجه منه، فوصفها بـ «الاستبداد

= إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، تقديم عبد الجليل التميمي (زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢). ص ١٥٤-١٥١.

(٢٣) الهادي التيمومي، تونس، ١٩٥٦ - ١٩٨٧ (تونس: دار محمد عليّ للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٩٠.

(٢٤) الحبيب بورقية، حياتي، آرائي، جهادي، ط ٢ (تونس: وزارة الإعلام، ١٩٨٣)، ص ٩١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩١-٩٢.

(٢٦) الحبيب بورقية، بين تونس وفرنسا (تونس: وزارة الإعلام، ١٩٨٥)، ص ٧٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٠، مقال بعنوان: «نداء الاتحاد».

بالرأي»، و«سوء التصرف المالي»، و«التزلف للحكومة». وبغض النظر عن حقيقة ذلك، فمن المفترض أن تكون تلك مسائل معلومة لدى بورقيبة، سواء قبل انتمائه إلى الحزب أو بعد ذلك، وخاصة أنه كان عضواً قيادياً. لذلك يبدو أن اللوم الذي وُجّه إلى بورقيبة لم يكن السبب الحقيقي الذي دفعه إلى الاستقالة من الحزب، وإنما تقف وراءه دوافع أخرى تتعلق بشخصيته. ومن الطريف أن نذكر أن بورقيبة كان قد تعرّض لحادثة معاكسة مع أحد أصدقائه، مدير جريدة صوت التونسي الناطقة بالفرنسية<sup>(٢٨)</sup> التي كان بورقيبة ينشر فيها مقالاته، إذ قابل مدير الجريدة، المقيم العام الفرنسي في تونس دون إعلام بورقيبة، فلامه هذا الأخير على ذلك. أما المدير، فقد أجاب بورقيبة بأنه لا يتلقى تعليماته إلا من الحزب، فردّ عليه هذا الأخير قائلاً: «... إننا اجتمعنا في الصحيفة لأن الشعب أوكل إلينا العمل باسمه لا في الحزب»<sup>(٢٩)</sup>. نذكر هذه الحادثة فقط لنصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن شخصية بورقيبة بما تضمّنت من «نرجسية مطلقة» لا يمكن أن تؤمن بالديمقراطية كقيمة وممارسة وسلوك نضالي.

## ب - بورقيبة وقيادات الحزب

بعد مرور نحو ثلاث سنوات على تأسيس الحزب الجديد، استقال رئيس الحزب، بالإضافة إلى أحد أبرز مؤسسيه<sup>(٣٠)</sup>، ورغم أن أسباب الاستقالة تعود إلى اختلاف وجهات نظر هؤلاء مع بورقيبة حول بعض الممارسات النضالية، فإن عوامل أخرى ساعدت في تأجيحها وتطويرها، ومنها طريقة التسيير غير الديمقراطي داخل الحزب، وخاصة طريقة اتخاذ القرار، إذ كان بورقيبة يتخذ القرارات، عادة، دون استشارة رفاقه حتى بالنسبة إلى القرارات المصيرية<sup>(٣١)</sup>. وكان يُعيّن قادة الحزب الجدد مثلاً دون استشارة بقية الأعضاء، مردداً «ملزومته» الشهيرة: «توسّمت في فلان الخير». وتواصل هذا السلوك طيلة الفترة الاستعمارية، بل حتى بعد الاستقلال. فبحجة الظروف الاستثنائية التي كانت تعيشها البلاد والحزب كان بورقيبة يختار قيادة الحزب من صفوف الطلبة الذين أنهوا دراستهم في فرنسا دون الرجوع إلى القيادة<sup>(٣٢)</sup>. وبالنسبة لم يستمر مع بورقيبة في قيادة الحزب من العناصر المؤسسة للحزب، بعد أقل من ٥ سنوات من التأسيس، أي من المؤسسين<sup>(٣٣)</sup>. أما في الأربعينيات، من

(٢٨) وهو الشاذلي خير الله (١٨٩٨ - ١٩٧٢): صحفي ومناضل وطني، أسّس عدّة صحف ناطقة بالفرنسية وبالعربية في تونس وفرنسا.

(٢٩) بورقيبة، حياتي، آرائي، جهادي، ص ٨٥ - ٨٦. ويواصل بورقيبة حديثه بالقول: «... بعد هذه المشادة أخذت أتملّص شيئاً فشيئاً من الجريدة وأحجّمت عن الكتابة فيها فارتبكت أمورها وضعف حالها... فانسحبْتُ سنة ١٩٣١».

(٣٠) وهما: محمود الماطري (١٨٩٧ - ١٩٧٢)، والطاهر صفر (١٩٠٣ - ١٩٤٢).

(٣١) (٢١) Mahmoud El-Matri, *Itinéraire d'un militant, 1926-1942* (Tunis: Cérès, 1992).

(٣٢) العضو الوحيد في قيادة الحزب (الديوان السياسي)، الذي لم يدرس في فرنسا، بل في تونس (جامع الزيتونة) كان يوسف الرويسي.

(٣٣) وهم: محمود الماطري والبحري قيقة والطاهر صفر ومحمد بورقيبة.

القرن الماضي، فقد تم تأسيس الجبهة الوطنية (١٩٤٥)، ثم مؤتمر الاستقلال المعروف بمؤتمر ليلة القدر (آب/أغسطس ١٩٤٦)، وهو ما يمثل نقلة نوعية في تفكير رجالات الحركة الوطنية التونسية وسلوكها. وقد تم إنجاز كل ذلك بغياب بورقيبة الذي لم يعترف صراحة بقراراتها، كما لم يعمل بموجبها. ويظهر أن الممارسات غير الديمقراطية التي كان بورقيبة يعتمد عليها قد أدت إلى بروز قيادات وأقطاب متعددة داخل الحزب منذ أواخر الأربعينيات، سواء في خارج البلاد أو في الداخل<sup>(٢٤)</sup>. ويظهر أنه نتيجة لارتباك اختيارات الحزب السياسية، وتأزم العلاقات بين بورقيبة وبقيّة القيادات، قد أصبح البعض من الدستوريين الأوائل ينادون بضرورة انعقاد مؤتمر الحزب بهدف «... البحث عن الأسباب التي جعلت أقطاب الحركة يبتعدون الواحد تلو الآخر، كما جعلت (كذا) القادة يدوسون قانون الحزب بالأقدام، ويعيثون بالحركة الوطنية حتى صارت بضاعة تجارية...»<sup>(٢٥)</sup>.

### ٣ - استخدام العنف لحل الخلافات مع الخصوم الوطنيين

لم يكن خيار ممارسة العنف ضد الاستعمار الفرنسي في تونس أحد الثوابت الاستراتيجية للحزب الدستوري، الديوان السياسي، ولا حتى بالنسبة إلى زعيمه الحبيب بورقيبة، إلا في ما ندر وللضرورة (١٩٣٨ وبين ١٩٥٢ - ١٩٥٤). إذ كان الأسلوب الذي اختاره الحزب منذ البداية هو النضال السلمي والتفاوض مع الإدارة الاستعمارية، سواء في تونس أو في باريس لمعالجة المشاكل الطارئة. غير أن بورقيبة لم يستخدم الأسلوب نفسه مع خصومه الوطنيين، سواء في الحركة النقابية أو السياسية<sup>(٢٦)</sup>. ويُنسب إلى بورقيبة أنه صرّح في أحد الاجتماعات «إن الحماس وتعصّب بعض الأتباع، الذي يبلغ درجة فوق المعقول، هو شيء ضروري لحياة الحزب، ويجب أن نعذر لهم ذلك»<sup>(٢٧)</sup>. ولا شك في أن تصريحاً مثل هذا يُعدّ مؤشراً ودافعاً قوياً لقطاع مهم من الدستوريين لممارسة شتى أنواع العنف بعد أن أعطى الزعيم الشرعية لممارسته. ويمكن تفهم هذا التحريض على العنف، إذا كان مؤطّراً وموجّهاً ضد المؤسسات الاستعمارية وأعوانها، أما أن يُمارس ضد الوطنيين، مهما كانت درجة وطنيتهم ودرجة الاختلاف معهم، فإن ذلك قد يؤدي إلى نتائج عكسية ويؤسس لتقاليد ستكون لها انعكاسات خطيرة على الحركة الوطنية ذاتها...

### أ - في علاقة الحزب بجامعة عموم العملة التونسية الثانية

رغم أن الحزب لم يتحمّس كثيراً لتأسيس هذه النقابة الوطنية في البداية<sup>(٢٨)</sup>، غير

(٢٤) Slimen Ben Slimen, *Souvenirs Politiques* (Tunis: Cérès, 1989), p. 403.

(٢٥) محمد الصالح جراد، «رسالة الزعيم جراد إلى رئيس الحزب»، **الصريح**، العدد ٢٨٧ (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢).

(٢٦) التيمومي، تونس، ١٩٥٦ - ١٩٨٧، ص ٨٧.

(٢٧) أفريقيا الشمالية، العدد ٤٧ (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥١).

(٢٨) عبد السلام بن حميدة، **تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس**، ١٩٢٤ - ١٩٥٦ (صفافس، تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤)، ص ٦٣ - ٦٦.



أنه بدّل موقفه عند تشكيل الهيئة الوقتية (آذار/مارس ١٩٣٧)، فتبنّاها وأسند أمانتها العامة إلى أحد الدستوريين<sup>(٣٩)</sup>، إلا أن الخلاف سريعاً ما دبّ بين الطرفين نتيجة رفض القيادة النقابية الخضوع لأوامر الحزب الدستوري<sup>(٤٠)</sup>، إذ يرى بورقيبة أن دور المنظمات الوطنية يجب أن تستجيب لأوامر الحزب عند تحديدها لخياراتها وقراراتها ونضالاتها، واعتبر سلوك القيادة النقابية خارجاً عن مبدأ الوحدة الوطنية. لذلك قرر الحزب السيطرة على النقابة الوطنية الوليدة، وقامت مجموعة من القيادات الدستورية التي لا علاقة لها بالنشاط النقابي بشكل مباشر، باقتحام قاعة المؤتمر بالقوة في ٢٩/١/١٩٣٨، واستخدام العنف الجسدي ضد القيادة النقابية الشرعية<sup>(٤١)</sup>، ورغم تدخل الشرطة فقد تمكّنت القيادة الدستورية من تكوين مكتب نقابي جديد وُصف بأنه غير شرعي برئاسة الهادي نويرة، غير أن هذا المكتب لم يقيم بأي نشاط غير الذي قام به، ولم يستمر إلا لبعض الشهور فقط<sup>(٤٢)</sup>.

## ب - استخدام العنف في مواجهة المشروع التوحيدي

رحّب الحزب بعودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وسافر صالح بن يوسف، بتوجيه من بورقيبة لمرافقته عند عودته، ونظّم له الحزب استقبلاً جماهيرياً واسعاً. وكان بورقيبة يسعى، على ما يبدو، إلى جلب الشيخ إلى صفوف حزبه بما يمتلك الثعالبي من شرعية ورمزية نضالية في تونس وفي الوطن العربي والعالم الإسلامي<sup>(٤٣)</sup>. وبعدما طرح الثعالبي مشروع توحيد الحزبين<sup>(٤٤)</sup>، رفض الديوان السياسي بحجج مختلفة هذا المشروع، وتحول ودّ قيادة الديوان السياسي نحو الثعالبي إلى عداوة، وأخذ أعضاء الحزب، الجديد، يلاحقون الشيخ في تنقلاته، ويعتدون بالعنف عليه شخصياً وعلى مناصريه، في محاولة منهم لمنعه من عقد اجتماعات عامة مع الدستوريين، مما أدى إلى سقوط القتلى والجرحى من مناصري الشيخ عبد العزيز الثعالبي<sup>(٤٥)</sup>.

(٣٩) بلقاسم القناوي، مذكرات نقابي وطني، تحقيق فريد بن سليمان (تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ١٩٩٨).

(٤٠) عدم الموافقة على إضراب المتلين بجهة بنزرت في ٣١/٥/١٩٣٧، وعدم مؤازرة الديوان السياسي في العنف الذي مورس ضدّ الثعالبي ورفض النقابة المشاركة في إضراب ٢٠/١١/١٩٣٧، الذي أقرّه المؤتمر الثاني للحزب، للتعديد بالعنف المسلّط على الوطنيين في كلّ من الجزائر والمغرب الأقصى.

(٤١) الشخصيات هي: الهادي نويرة وصالح بن يوسف والمنجي سليم، درسوا كلّهم القانون في فرنسا، واشتغلوا في قطاع المحاماة وكانوا من قيادات الحزب الجديد ولم يكن لهم ماضٍ في الحقل النقابي.

(٤٢) علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين (تونس: منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨٦)، ص ١٢٧ - ١٣٦، وعبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦، ج ٢ (صفاقس، تونس: دار محمد عليّ الحامي، ١٩٨٤).

(٤٣) أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود إدريس، الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية، ١٨٩٢ - ١٩٤٠ (تونس: بيت الحكمة، ١٩٩١)، ص ٤٠٠ - ٤٠١.

(٤٤) عبد العزيز الثعالبي، الكلمة الحاسمة (تونس: دار المعارف للطباعة والنشر سوسة، ١٩٨٩)، ص ٧٦.

(٤٥) بن ميلاد وإدريس، المصدر نفسه، ص ٤١٠ - ٤١٥.

وتواصل هذا السلوك خلال الأربعينيات، إذ تعرض شمس الدين العجمي، زعيم حركة «الاتحاد والترقي»<sup>(٤٦)</sup> إلى محاولة اغتيال في يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٩ على يد أحد الدستوريين<sup>(٤٧)</sup> بعد اتهامه من قبل الحزب بأنه من دعاة سياسة المراحل، في الوقت الذي كان الحزب نفسه، يعتمد التكتيك نفسه. فقد نادى الحزب بالاستقلال، ثم تراجع عن المطالبة به سنة ١٩٥٠ بعد قبوله المشاركة في حكومة محمد شنيق، وذلك دون أن يقوم بمراجعة أفكاره وخططه السياسية. كما قاد أعضاء من الحزب الدستوري الاعتداء الذي تعرّض له مؤسس ومدير جريدة **أفريقيا الشمالية** و«الحزب القومي التونسي» المكّي بن محمد كمال بن عزوز<sup>(٤٨)</sup> من قبل ثلاثة أشخاص<sup>(٤٩)</sup>، وتمت إدانة هذا السلوك من قبل أغلبية النخبة السياسية، ووُصفت بأنها «جريمة شنعاء ضد حرية الرأي»<sup>(٥٠)</sup>.

واستغل الحزب الدستوري – القديم – هذا الحادث ليندّد به، وليبرز انعكاساته الخطيرة على حركة الكفاح الوطني. واتهم بورقيبة شخصياً برغبته في الانفراد بتقرير مصير الشعب التونسي دون سواه واعتبر ذلك سلوكاً فاشياً «.. أن تكون حرية الناس أياً كانوا تحت رحمة تقدير فرد يخضعها لتحكمه ويتصرف فيها حسب هواه. إن وافقت سمح بها، وإن خالفته قضى عليها، هذا القضاء الشنيع الذي يجر من ورائه الاستهزاء بالحركة الوطنية القائمة على أساس المطالبة بالحرية، ثم تأبى أن تسم بها الخصوم.. إن التوصل إلى إسكات الخصم بالرصاص والاعتداء على الحرية، وعلى الأخص حرية الرأي، إنما هي طريقة فاشستية طالما صرخت في وجهها حركة الكفاح الوطني، صرخة مقت واستنكار»<sup>(٥١)</sup>.

واستمر هذا النهج ضد بعض خصوم الحزب السياسيين خلال الخمسينيات، وخاصة بمناسبة الانتخابات البلدية التي جرت بين ٣ و١٠ أيار/مايو ١٩٥٣، والتي عارضها الحزب الدستوري الجديد، وشاركت فيها بعض الشخصيات التونسية المستقلة أو المحسوبة على إدارة الحماية، إذ قام الحزب بعمليات اغتيال استهدفت مجموعة من الشخصيات السياسية، نذكر منهم الطيب غشام (شقيق وزير الصحة)، والشاذلي القسطلّي (نائب رئيس بلدية تونس ومدير جريدة **النهضة**)، ود. بن الرايس (وزير التجارة)، ومحمود

(٤٦) مؤسس هذه الحركة هو شمس الدين العجمي، عمّل محامياً ومستشاراً بلدياً. ومن بين مؤسسي الحزب شخصيات من النخبة الوطنيّة.

(٤٧) تمّ إلقاء القبض على صاحب المحاولة الذي صرّح بأنه أراد إخافة العجمي وليس قتله. وحكم عليه بثمانية أشهر سجنًا وخطية بخمسة آلاف فرنك.

(٤٨) المكّي بن محمد كمال بن عزوز: ولد في تونس بتاريخ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٢٧، زاول تعليمه بالمدرسة العربية الفرنسية ثم التحق بجامعة الزيتونة ونال الأهلية، عمّل بالصحافة وأصدر جريدة **أفريقيا الشمالية** سنة ١٩٤٥، ثم **صوت المسلم** سنة ١٩٥٦.

(٤٩) تمّ إلقاء القبض على المعتدين وصدرت ضدّ كلّ متهّم عقوبات بأربعة أشهر سجن.

(٥٠) انظر: «جريمة ضد الحرية»، **الإرادة**، العدد ٧٦٥ (٢٦ نيسان/أبريل ١٩٤٩).

(٥١) المصدر نفسه.

التارزي (كاهية منزل تميم وقايد نابل بالنيابة)، وعيسى نوار مفتش الشرطة، وعز الدين باي الأمحال...<sup>(٥٢)</sup>. فكيف ستتصرّف النخبة الدستورية الجديدة بعد الاستقلال تجاه المجتمع ومعارضيه؟

## ثانياً: ديمقراطية الواجهة: بين ١٩٥٦ و١٩٧٥

تميّزت النخبة التي حكمت البلاد التونسية بعد الاستقلال بخلفيتها الفكرية الليبرالية الديمقراطية، إذ درست وعاشت لفترات متفاوتة في فرنسا، وعايّنت من موقعها ذاك التجربة الديمقراطية الفرنسية، بل إن البعض مارس نشاطاً سياسياً في بعض الأحزاب والمنظمات الفرنسية قبل أن ينتقل إلى العمل في إطار الحركة الوطنية التونسية، سواء في فرنسا أو عند العودة إلى البلاد<sup>(٥٣)</sup>. فكان من المنطقي أن تتشبّث هذه النخبة، وتعمل من أجل تكريس النظام الديمقراطي الذي اختارته بعد التخلي عن النظام الملكي، واعتماد النظام الجمهوري<sup>(٥٤)</sup>. فإلى أي مدى كانت النخبة وفية لما أقرّته من مبادئ وهياكل؟

### ١ - تصفية هياكل المجتمع المدني ورموزه

لا يشير وجود مؤسسات الحكم الديمقراطي بالضرورة إلى سيادة النظام الديمقراطي. فالمملكة المتحدة دولة ديمقراطية بامتياز دون أن تحتكم إلى دستور مكتوب. أما النظام الذي أسسه بورقيبة، اعتماداً على الحزب الدستوري، فكان نظاماً غير ديمقراطي بامتياز، ورغم وجود دستور ومؤسسات النظام الديمقراطي، إذ نصّ الدستور التونسي في عدة فصول منه، وأقرّ مجموعة من الحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(٥٥)</sup>، وأحال الأمر إلى القانون لترتيب تلك الحريات وتنظيمها «تقنياً». وكان بعض المثقفين الدستوريين، في وقته، قد نبّه إلى خطورة النظام البرلماني الذي أقرّ في البلاد، وذلك بـ «وجود بورقيبة الذي سيعطّل السير العادي لهذا النظام ما لم يكن

(٥٢) عبد الواحد المكني، «ظاهرة الاغتيالات السياسية في تونس الخمسينيات: مثال الهادي شاكر ١٣ سبتمبر ١٩٥٣»، روافد (تونس)، العدد ٩ (٢٠٠٤)، ص ٢٥٧ - ٢٦٨.

(٥٣) عادل بن يوسف، النخبة العصرية التونسية: طلبة الجامعات الفرنسية، ١٨٨٠ - ١٩٥٦ (تونس: دار الميزان، ٢٠٠٦)، ص ٤٣٢. وحول النخبة الحاكمة في عهد بورقيبة، انظر: منير الشرفي، وزراء بورقيبة: دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي (قرطاج: مطبعة تونس، د. د. [ت. ٢٠٠٩]، ص ٢٥٩.

(٥٤) أصدر «باي» (ملك تونس) أمراً مؤرخاً في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، ينصّ على إنشاء «مجلس قومي تأسيسي منتخب لإعداد دستور للبلاد»، وتمّت الانتخابات في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٦، في أوضاع تميّزت بالاضطراب، وفازت فيها «الجبهة القومية» بقياد الحزب الدستوري والمنظمات الوطنية المتحالفة معه. وألغى هذا المجلس النظام الملكي (٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧)، وأعلن عن النظام الجمهوري، وتمّ تكليف الحبيب بورقيبة (كان رئيس الحكومة)، برئاسة الدولة إلى حين الإعلان عن الدستور (١ حزيران/يونيو ١٩٥٩).

(٥٥) مثلاً الفصلان الخامس والسادس والثامن من الدستور (١٩٥٩).

للبرلمان إمكانية عزل رئيس الجمهورية» معتبراً أن ذلك سيؤدي إلى إرساء «تقليد سيئ طالما ظل بورقيبة في الحكم»<sup>(٥٦)</sup>. كما يرى بعض الباحثين أن «الدستور الذي صوّت عليه لم يكن سوى «ديكور» براق يضمن كل الحقوق الديمقراطية وقوانين التسيير، التي قتلت أي حسّ ديمقراطي، كما نظمت الحياة الوطنية على المقياس الشخصي لبورقيبة»<sup>(٥٧)</sup>.

تميّز نشاط النخبة التونسية، قبل الاستقلال، بمختلف مكوناتها بحيوية لافتة على جميع المستويات، فقد بلغ عدد الدوريات التي صدرت في تونس بين ١٨٨١ والاستقلال مثلاً نحو ٣٣٨ دورية ناطقة بالعربية والعبرية، إلى جانب ٩٧٥ جريدة ناطقة بالفرنسية. ووصل هذا النشاط إلى مداه خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٥ و١٩٥٦، إذ صدرت نحو ١٤٥ جريدة باللغتين الفرنسية والعربية<sup>(٥٨)</sup> إلى جانب مئات الجمعيات والمنظمات الثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية والمهنية<sup>(٥٩)</sup>.

أما بعد الاستقلال، فقد تم القضاء على الصحافة التونسية شيئاً فشيئاً، وبطريقة الموت البطيء، ولم تبق إلا الصحافة الموالية للحزب الحاكم<sup>(٦٠)</sup>، بل إن البعض من عناصر الحزب ذاته قد دفع ضريبة نقد الحكم الفردي للرئيس الحبيب بورقيبة<sup>(٦١)</sup>. كما تراجع عدد الجمعيات والمنظمات، وتم اختراق ما تبقى منها والسيطرة عليها، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من جهاز الحزب، ولم تُستثنَ من ذلك عمادة المحامين التي تم حلّها في حزيران/يونيو ١٩٥٨، ثم احتواؤها، كما كان الشأن بالنسبة إلى الأحزاب السياسية التي

(٥٦) جريدة لاكسيون (العمل)، عدد كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، ص ٤، وهي جريدة ناطقة باسم الحزب الدستوري الحاكم، خصصت أعداد شهر كانون الثاني/يناير لسبر آراء عديد الشخصيات الفكرية والسياسية حول الإصلاحات التي تمّت في تونس وانعكاساتها على مستقبل البلاد. أمّا الموقف أعلاه فهو لمنصور معلّ، وكان آنذاك طالباً، غير أنه أصبح في ما بعد أحد وزراء بورقيبة في عدّة مناسبات.

(٥٧) كريم، «تأملات في شخصية بورقيبة»، ص ١٤.

(٥٨) محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية من سنة ١٨٣٨ إلى مارس ١٩٥٦ (قرطاج، تونس: بيت الحكمة، ١٩٨٩)، ص ٣٣٠.

(٥٩) الثقافة والحياة الجمعياتية والتغيرات الهيكلية في المجتمع التونسي، ١٩٥٦ - ١٩٨٩ (تونس: وزارة الثقافة، ١٩٩٢)، ورضا الغول، «الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال: الهياكل والوظائف»، إشراف الطاهر لبيب (شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، ١٩٩٣)، ص ٢١٢.

(٦٠) «الرأي في صحافة المغرب العربي العربية سنة ١٩٦٦»، اكس أن فروفانس (١٩٦٧)، ص ١٧٧، Christiane Souriau, «L'Opinion dans la presse Maghrébine arabe en 1966», dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord: Aix en Provence* (Paris: Centre de Recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1967), p. 177.

(٦١) يتعلق الأمر بالمقال الذي صدر في جريدة *Afrique-Action* بتوقيع كل من محمد المصمودي (عضو هيئة التحرير) والبشير بن يحيى (صاحب الجريدة) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، بعد معركة بنزرت، وهما من قيادات الحزب ووزيران في أوّل حكومة أسسها بورقيبة. أمّا عنوان المقال، فكان «السلطة الفردية»، وكان إلى جانب المقال، صورة للملك فاروق. ونتيجة لذلك، تمّ منع الجريدة من الصدور، وإقالة محمد المصمودي من منصبه الوزاري ومن الديوان السياسي للحزب (المكتب السياسي).

اندثر البعض منها، إما خوفاً أو بعد تحجير نشاطها ووسائل إعلامها بأمراً<sup>(٦٢)</sup>.

فقد قام النظام الجديد حتى قبل اكتماله بتصفية التيار «اليوسفي» بكل عنف وقسوة عن طريق مؤسسات الحزب والدولة، وبتحالف ضمني مع الإدارة الفرنسية في تونس<sup>(٦٣)</sup>. وبعد الاستقلال انتصبت محكمة القضاء العليا بهدف محاكمة «اليوسفيين» و«المتعاملين» سابقاً مع الاستعمار، وبعض أفراد العائلة الحاكمة، وأصدرت بين تاريخ تأسيسها إلى تاريخ إلغائها في أواخر تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٥٩ أحكاماً قاسية جداً على مئات المتهمين، ومن بينهم مناضلين «اليوسفيين» وغيرهم من المعارضين<sup>(٦٤)</sup>. وسينتهي الأمر باغتيال صالح بن يوسف في سويسرا عن طريق أحد أبرز المقرّبين لبورقيبة<sup>(٦٥)</sup>.

اعتبر الرئيس الحبيب بورقيبة أن الأمن قد استتبّ وسادت الديمقراطية في البلاد<sup>(٦٦)</sup>، بعد القضاء على الحركة «اليوسفية»، ودليله على ذلك هو وجود الحزب الشيوعي التونسي الذي يعمل في إطار القانون بكل حرية رغم أنه «.. أصغر حزب شيوعي في العالم...»<sup>(٦٧)</sup>.

اعتبر بورقيبة، في هذه المرحلة، أن وجود معارضة يمثّل شرطاً أساسياً لضمان الحرية والديمقراطية، إذ يقول: «.. ونحن نقبل مبدأ المعارضة ونعترف بما لها من حق، بل «يعتبرها شرطاً أساسياً.. لضمان الحرية والديمقراطية...»، ولكن دون القبول بمعارضة أخرى غير الحزب الشيوعي التونسي، وخاصة بقايا الحركة اليوسفية واللجنة التنفيذية، إذ يؤكد أن «.. الذي لا نقبل به إطلاقاً هو أن يستغل بعض الناس هذه المعارضة لإرضاء عواطفهم الحقودة، فيحرّضون على التقتيل، ويبثون التفرقة في صفوف الشعب الذي استقبلني في غرة في حزيران/يونيو ١٩٥٥»<sup>(٦٨)</sup>.

أما المعارضة التي يحبّها بورقيبة، فهي المعارضة المطيعة لقرارات الحكومة، وغير

(٦٢) اندثر مثلاً «الحزب الحرّ الدستوري» اللجنة التنفيذية، والأحزاب التي كانت متهمّة بالارتباط بفرنسا، فقد اندثرت بدورها وحوكم بعض أفرادها، أمّا «الحزب الشيوعي التونسي» الذي تأسّس سنة ١٩١٩، فقد مُنِع من النشاط سنة ١٩٦٣، ومُنِعَتْ صُحُفُه والصُّحُف القريبة منه.

(٦٣) نسبة إلى الزعيم صالح بن يوسف، الذي اختلف مع الزعيم الحبيب بورقيبة الذي وافق على الاستقلال الداخلي باعتباره خطوة إلى الأمام ستؤدي إلى الاستقلال التامّ، في حين اعتبر بن يوسف ذلك خطوة إلى الوراء، حول هذه «الحركة» انظر: المنجي واردة، «جذور الحركة اليوسفية»، المجلة التاريخية المغاربية، العددان ٧١ - ٧٢ (آيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٤٧٩ - ٥٥٨.

(٦٤) عدنان المنصر، دولة بورقيبة: فصول في الإيديولوجيا والممارسة، ١٩٥٦-١٩٧٠، تقديم حسين رؤوف حمزة (سوسة، تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٤)، ص ١٧٧.

(٦٥) بورقيبة، حياتي، أرائي، جهادي، ص ٢٧٩.

(٦٦) الحبيب بورقيبة، خطاب، ج ٤ (تونس: نشرات كتابة الدولة للإعلام، ١٩٥٧)، ج ٤، ص ٥٩ (أكرا، في ١٩٥٧/٣/٥).

(٦٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥٩ (أكرا، في ١٩٥٧/٣/٥).

(٦٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٣ (تطاوين، في ١٩٥٦/٦/١٨).

ذلك النوع من المعارضة هو تجسيد لتأخر الشعب وتخلّفه .. إن الشعب الذي لا يمتثل لمقرّرات حكومته ولا لأوامرها يَعدّ شعباً متأخراً لا يفهم القيم الروحية التي يطلبها وطنه...»<sup>(٦٩)</sup>.

غير أن الأمر كان غير ذلك، إذ سريعاً ما تمّ تحجير نشاط هذا الحزب المعارض سنة ١٩٦٣، ومنذ سنة ١٩٦٤ انضوت جميع المنظمات النقابية المهنية والاجتماعية تحت سلطة الحزب الحاكم، وطال الأمر الحزب الحاكم (والوحيد) نفسه، إذ تم إدخال تحويرات على نظامه الداخلي باتجاه مركزة التنظيم والتسيير، وانحسرت نتيجة لذلك الممارسات الديمقراطية، الجزئية، التي كانت تجري في مستوى بعض الهياكل الوسطى والدنيا. وتدرّج الأمر إلى اندماج الحزب والدولة بقيادة بورقيبة، صاحب القرار الأول والأخير في الحزب والدولة<sup>(٧٠)</sup>، وهو ما أدى، بالإضافة إلى أسباب أخرى، إلى تناسل التنظيمات السياسية السريّة المعارضة للنظام، سواء من خارج الحزب أو من داخله والتصادم معه<sup>(٧١)</sup>، مما أدى إلى كثرة المحاكمات السياسية خلال الفترة المدروسة التي استهدفت بعض الدستوريين (أحمد بن صالح وجماعته) والماركسيين والقوميين بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية<sup>(٧٢)</sup>.

## ٢ - مفهوم الديمقراطية عند بورقيبة وشروطها: الاستبداد العادل

لم تحتل المسألة الديمقراطية حيّزاً مهماً من الخطابات المنطوقة لبورقيبة، وكان يثير هذه المسألة لِمَا في مناسبات معينة وخاصة في بداية الاستقلال (عند المجلس التأسيسي، الانتخابات البلدية، الانتخابات التشريعية..) أو عند بروز بعض الخلافات في صلب الحزب أو تذرر بعض الأعضاء القياديين في الحزب من السلوك غير الديمقراطي للقيادة<sup>(٧٣)</sup>.

يضع بورقيبة مجموعة من الشروط، التي تبدو تعجيزية، لتحقيق ما يطلق عليه بالديمقراطية «الحقّة»، من ذلك أن «... يكون كل مواطن في مستوى من النضج يجعله قادراً على كبت عواطفه حتى نستطيع التحكّم في أنفسنا للقيام بدورنا في تسيير شؤون

(٦٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩٢ - ١٩٣ (خزندار، في ١٣/٧/١٩٥٦).

(٧٠) المنصر، دولة بورقيبة: فصول في الإيديولوجيا والممارسة، ١٩٥٦-١٩٧٠، ص ٣٦ - ٤٦.

(٧١) التيمومي، تونس، ١٩٥٦ - ١٩٨٧، ص ١٤٩.

(٧٢) محمد ضيف الله، «المحاكمات السياسية في تونس، ١٩٥٦-١٩٨٧»، في: القضاء والتشريع في تونس: البورقيبية والبلاد العربية، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي وكونراد اديناور، ٢٠٠٤)، ص ١٥٩ - ١٧٨.

(٧٣) مثلاً عندما نشر القيادي النقابي والدستوري أحمد التليلي سنة ١٩٦٣ رسالته، انتقد فيها النظام السياسي في البلاد، أو عند بروز التيار الديمقراطي داخل الحزب في مؤتمر ١٩٧١. انظر: Ahmed Tlili, *Lettre au Président Bourguiba*, éditée à Tunis, 1988, p. 43.

الدولة دون مسيطر...»<sup>(٧٤)</sup>، والمسيطر الذي يعنيه، بورقيبة، هو الآخر الأجنبي، وهو ما يعني أنه في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني على الشعب التونسي التضحية بحريته مرة أخرى لصالح الحاكم الوطني، وهو سبيل «.. التقدم والازدهار...»، وأن تلك العملية مشروطة في «تكتل الشعب وإقباله على العمل الجدي» حول قيادته الوطنية. وليس أمام الشعب التونسي إلا الاختيار بين أمرين، فـ «.. إما أنه لا يستطيع السير في هذه الطريق، فتغلب عليه العاطفة، وتفرقه شذراً مذبذباً، أو يقوده من يطلقون عليه نعت المستبد العادل، لأنه سيّره إلى الطريق السوي قهراً...». ولتبرير شرعية هذا النوع من الحكم وجدواه، يستند بورقيبة بالتاريخ الإسلامي في شمال أفريقيا، ويقدم تجارب قام بها رجال يعتبرهم عظاماً، ويصفهم بالمستبدين المستنيرين<sup>(٧٥)</sup>.

لذلك يعتبر بورقيبة أي مواطن يعارض الحكومة خائناً، إذ إن ما يتطلبه هذا الشكل من الحكم هو الطاعة العمياء للحكومة: «.. إن كل إخلال بالأمن يعتبر خيانة للوطن ستقابه الحكومة بصرامة بالغة يقرّها جميع العقلاء، فعلى كل مواطن، مهما تكن أفكاره وميوله، أن يؤيدها ويساندها ويتضامن معها في كل ما تقوم به...»<sup>(٧٦)</sup>.

### ٣ - رؤية بورقيبة للديمقراطية<sup>(٧٧)</sup>

في الوقت الذي أغلق الأبواب على كل إمكانية للتنظيم السياسي الحرّ، يقول بورقيبة إن «.. الانتماء إلى غير الحزب الدستوري ليس ممنوعاً...»، ولكن هل بقيت على الساحة أحزاب بعد حظر الحزب الشيوعي (سنة ١٩٦٣)، وتآكل اللجنة التنفيذية للحزب، وتصفية الحركة اليوسفية، وبعد أن تم منع حرية التنظيم بفعل الواقع الذي خلقه النظام البورقيبي؟ يستدرك بورقيبة بنفسه الأمر قائلاً إن ذلك في الواقع «.. صعب في بلد متحمّس يؤدي فيه الحزب أجلّ الخدمات ويضطلع بواجباته ومسؤولياته على الوجه الأكمل، وهو ناجح في جميع أعماله، ذلك أنه لا يمكن أن يوجد من بين التونسيين من يخالفه في الأهداف والمبادئ إلى درجة تكوين حزب آخر ذي فلسفة ومبادئ وطرق عمل أخرى...»<sup>(٧٨)</sup>.

أما النشاط النقابي الذي استمر، فتمّ إخضاعه بدوره للحزب الحاكم، ويحتلّ أمينه العام موقعاً في الديوان السياسي للحزب (المكتب السياسي)، وهو الأمر الذي أكدّه بورقيبة

(٧٤) بورقيبة، **خطب**، ج ٢، ص ٣٢٦ (بمناسبة افتتاح مؤتمر الجامعات الدستورية بالساحل، في ٢٥/٨/١٩٥٦).

(٧٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٦ (بمناسبة افتتاح مؤتمر الجامعات الدستورية بالساحل، في ٢٥/٨/١٩٥٦).

(٧٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٤ (باردو، في ٢٤/٤/١٩٥٦).

(٧٧) عند مراجعتنا **خطب بورقيبة**، لاحظنا أنّ بورقيبة لم يتحدث عن المسألة الديمقراطية خلال سنوات (١٩٦٣-١٩٥٩).

(٧٨) المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٥٢ (بنزرت، في ٢٠/١٠/١٩٦٤).

نفسه: «.. ما دامت الحكومة دستورية، فمن فائدة النقابة ونجاعة أعمالها أن يكون على رأسها دستوريون منسجمون مع النظام والدولة..»<sup>(٧٩)</sup>.

أما إذا لم ينسجم هؤلاء مع الحكومة، فتقوم قيادة الحزب بعزلهم من الاتحاد، ومن الحزب، وكان ذلك حال أحمد بن صالح، وأحمد التليلي، والحبيب عاشور، وهم من القيادات التاريخية للاتحاد العام التونسي للشغل.

وتبعاً لكل ما سبق، يبدو فهم بورقبة للديمقراطية وممارستها مرتبطاً بمسألتين أساسيتين، هما:

## أ - أن الشعب التونسي غير جدير بالحرية والديمقراطية لعدم نضجه

فرغم تحقيق الاستقلال وبناء النظام الجمهوري، فإن الشعب لم ينضج بعد لممارسة الديمقراطية: «نعم أقمنا جمهورية، وجعلنا حكم الشعب بيده، ولكن كيف يتم ذلك، والأغلبية لم ترتق بعد إلى مستوى النضج والتميز..»<sup>(٨٠)</sup>. ولذلك مارس بورقبة الحكم على أساس نظرية المستبد العادل في انتظار أن يتم النضج المطلوب لتحقيق الحرية.. وهو ما فرض علينا اعتبار الواقع التونسي الذي يتطلب أن تكون البلاد مُسَيَّرة، ولو إلى فترة من الزمن ريثما يرتفع مستوى الإطارات، وتبلغ الأمة في مجموعها مبلغ من هم جديرون بالحرية بمعناها الصحيح..»<sup>(٨١)</sup>.

فإذا أخذنا بقول بورقبة هذا، فإنه من الشرعيّ التساؤل كيف تحقق استقلال البلاد وعن طريق من؟ هل بواسطة هذا الشعب الذي اعتبره بورقبة «غير جدير بالديمقراطية والحرية»، أم أن الاستقلال قد تحقق عن طريق شعب آخر أكثر نضجاً وأكثر وعياً من الشعب التونسي الذي قدم آلاف الضحايا من سجناء ومبعدة وشهداء؟ أم أن الشعب التونسي قد فعل كل ذلك دون وعي منه (أي الشعب)؟ أم أن الاستقلال قد تحقق بفعل عوامل أخرى، ومنها القدرة الخارقة للزعيم الذي قاد قطيعاً هذا القطيع الذي لا يفهم معنى الحرية، وإنما فعل كل ما فعله لعيون بورقبة فقط؟

يدعو بورقبة، أحياناً، الشعب لتجاوز العقد والمركبات وغيض النظر عن المطلب الديمقراطي لصالح نظام دكتاتوري، وذلك كمقدمة لبناء النظام الديمقراطي الموعد، إذ قد «تصير الدكتاتورية ضرورية أحياناً، وبالأخص حين تكون الغاية منها تهيئة أسباب الديمقراطية الحق..»<sup>(٨٢)</sup>.

(٧٩) المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٥٢ (بنزرت، في ٢٠/١٠/١٩٦٤).

(٨٠) المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٦١ (بنزرت، في ٢١/١٠/١٩٦٤).

(٨١) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٣٦ (قرطاج، في ٢٦/٤/١٩٦٦).

(٨٢) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٣٨ (قرطاج، في ٢٦/٤/١٩٦٦).



ويستخدم بورقراطية أسلوب التخويف والترجيع، وذلك بهدف تعميم فكرة مخاطر إرساء النظام الديمقراطي في مجتمع يتميز أفراده بالتأخر وجهل جوهر الديمقراطية. وتتردد هذه الفكرة في أغلب خطبه عن الديمقراطية: «... إذا تسرعنا في الأخذ بالديمقراطية على أوسع معانيها قبل توفر شروطها، نكون قد ألقينا بأنفسنا إلى التهلكة، ويعود مثلنا كمثل من يعهد إليه بإقامة دار وهو لا يحسن البناء...»<sup>(٨٣)</sup>.

ورغم إقراره بإيجابيات النظام الديمقراطي «... الديمقراطية نظام يستهوي النفوس ويجلب عطفها لما فيه من معاني الكرامة والمساواة بين كل المنتسبين للذات البشرية ولإقراره حقوق الناس كافة وهو رائع نظرياً»<sup>(٨٤)</sup>، غير أنه سريعاً ما يتدارك الأمر مؤكداً أنه «... عند التطبيق (تتحول إلى) مثار خلاف، وحين الممارسة يجيء التفاوت، بحسب ما بين العقول والقلوب من تفاوت يشبه الجهل أو الغواية والظلال، وقد تهوي أمة كاملة من جرّاء سوء التصرف، كما فعل الدكتاتوريون بشعوبهم قديماً وحديثاً...»<sup>(٨٥)</sup>. فالنظام الديمقراطي «... دقيق ومتشعب سرعان ما يعود بالضرر إن أسيء استعماله، خصوصاً حين ينحط مستوى الأفراد والإطارات في الأمة، وينهار سلم القيم وتنعدم الكفاءات المفروض توفرها». ومن سمات هذا النظام أنه «جهاز آلي دقيق، لا يحسن أن يُعهد به إلا لذي الخبرة والمعرفة، وإلا انقلب وبالاً، وهو ما أرجوكم فهمه جيداً حتى لا ينطلي عليكم تشدق المغرضين والجهلة بالترّهات والأباطيل...»<sup>(٨٦)</sup>.

## ب - الوحدة «القومية» بديلاً من الديمقراطية

ونتيجة لجميع كل ذلك، يحث بورقراطية الشعب التونسي على الإقلاع عن المطالبة بالديمقراطية، فبريقها زائف، ونتيجتها مدمرة، قد تؤدي بالبلاد إلى الوقوع في الاستعمار من جديد: «... ومن الخير لكم أن تحذروا بريق الديمقراطية المزيفة التي من شأنها أن تؤول إلى بثّ الفوضى، وخلق أسباب التنافر والتطاحن بين المواطنين، ممّا قد يعيدنا إلى الوضع الذي كنّا فيه، والذي قضى علينا بالوقوع في قبضة الاستعمار، بينما نحن نصبو إلى الحرية، ونودّ أن يكون كلّ إنسان مسؤولاً، وأن يرفع صوته ويبيد رأيه...»<sup>(٨٧)</sup>. فما العمل إذن؟ يجيب بورقراطية قائلاً: «عليكم بالصبر والمثابرة...» وتهمنا أصالة أن تعيش الديمقراطية بيننا في كنف الاطمئنان والتقدم والازدهار، لكن يتعذر تحقيق ذلك بغير العمل المنظم والنفوس الطويل، كما يوجب العقل ويقتضيه المنطق السليم...»<sup>(٨٨)</sup>.

(٨٣) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٣٧ (قرطاج، في ٢٦/٤/١٩٦٦).

(٨٤) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٤٠ (قرطاج، في ٢٦/٤/١٩٦٦).

(٨٥) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٤٠ (قرطاج، في ٢٦/٤/١٩٦٦).

(٨٦) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٤١ (قرطاج، في ٢٦/٤/١٩٦٦).

(٨٧) المصدر نفسه، ج ٢٤، ص ٢٣٤ (خطاب مؤرخ، في ١٧/١٢/١٩٦٧).

(٨٨) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٤١ (خطاب مؤرخ، في ٢٦/٤/١٩٦٦).

ويردّد بورقيبة كالعادة ضرورة أن يتحقق التقدم والرقى والانسجام والامتثال التلقائي «... وحين يبلغ الشعب درجة ملحوظة من الرقي والتقدم والتفهم الصحيح لمصالحه البعيدة، سيُتاح له أن يحقق لنفسه ديمقراطية وفق رغائبه بما يكون قد أوتيّه من انسجام وامتثال تلقائي...»<sup>(٨٩)</sup>. ولكن كيف يتم ذلك؟ إن بورقيبة كفيل بذلك، ولكن بشرط أن يضحي الشعب بحريته: «... ونحن نستطيع أن نضمن الاطمئنان والحرية، معاً، فنجعل المواطنين يتقبلون الحدّ من الحرية عن طيب خاطر عندما يوافقون على الاتجاه والانسجام، فيجعل من مستواهم قوماً يشعرون بأن الحدّ من الحرية أمر ضروري فرضته مصلحة البلاد ليمكن لها أن تتقدّم وتزدهر ما دمنا متكئين متضامنين...»<sup>(٩٠)</sup>. وحتى ذلك يتطلب التروّي والصبر، لأن «... الديمقراطية طريق وعرة خادعة، ينبغي التقدّم فيها بخطى ثابتة ولو اعتبرها البعض وثيدة بطيئة، فسياسة الشعوب تتطلب من الأناة والتبصّر الشيء الكثير، لأن أيّ خطأ في التقدير يتسبّب في كوارث لا تحصى نتائجها العاجلة والآجلة...»<sup>(٩١)</sup>.

وباعتبار أن التجربة الديمقراطية تتطلب زمناً طويلاً ليتدرّب الناس عليها، بحسب بورقيبة، فإن العملية تلك تنطوي على العديد من المخاطر: «... أما الخوف كل الخوف فهو أن تؤدي المناقشات والاجتماعات والانتخابات والتدرب على الديمقراطية إلى التحجّر ونشوب الأحقاد عوض زوال الخلافات بالحوار الحر النزيه، ففي تلك الصورة تصبح الديمقراطية نكبة على الأمة...»<sup>(٩٢)</sup>.

وبالنتيجة، فإن تفكير بورقيبة يستبعد جدوى الممارسة الديمقراطية، لأن شروطها غير متوفرة عند الشعب التونسي. ويضيف المجاهد الأكبر معطى تاريخي آخر مهم، وهو أن الديمقراطية لم تكن هدفاً سعت إلى تحقيقه الحركة الوطنية، بل إن هدفها كان تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبي، وبناء الدولة الوطنية، وتوحيد الأمة «... فحققنا ما عجز عنه السلف من تحرير الوطن وبناء الدولة وتوحيد الأمة...»<sup>(٩٣)</sup>، هذه الأمة التي لم تتمكن من تحقيق اندماجها الوطني، وكانت تشقها النعرات والخلافات، ولكن بفضلها: «... تسنى (لنا) بلوغ ذلك بفضل قيادة رشيدة ووحدة قومية من وراء تلك القيادة، واجتماع هذين العنصرين من نواذر التاريخ في بلادنا، إذ كانت تغلب عليها في الماضي العصبية القبلية والجهوية، وكانت تمرّق شملها فتن متوالية من جراء التكاليف

(٨٩) المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢٤١ (خطاب مؤرّخ، في ٢٦/٤/١٩٦٦).

(٩٠) المصدر نفسه، ج ٢٤، ص ٢٢٩ (خطاب مؤرّخ، في ١٧/١٢/١٩٦٧).

(٩١) من خطاب بورقيبة في افتتاح مؤتمر الحزب الثامن المنعقد بمدينة المنستير بين ١١ إلى ١٥

أكتوبر ١٩٧١ (تونس: نشر وزارة الشؤون الثقافية والأخبار، ١٩٧٢)، ص ٦٧ و١٥١.

(٩٢) بورقيبة، خطاب، ج ٢٤، ص ٢٢٩ (خطاب مؤرّخ، في ١٧/١٢/١٩٦٧).

(٩٣) من خطاب بورقيبة في افتتاح مؤتمر الحزب الثامن المنعقد بمدينة المنستير بين ١١ إلى ١٥ أكتوبر ١٩٧١.

على الحكم، كل يدّعي لنفسه الأمر، ولو كان ذلك خروجاً عن القانون والعرف والتقاليد أو ما اجتمعت عليه أغلبية القوم...»<sup>(٩٤)</sup>.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح بعد كل الذي ذكرنا: هل كانت عوائق الديمقراطية، كما عرضها بورقيبة، عصيّة على المعالجة من قبل هذه الشخصية الفدّة التي حققت للشعب التونسي المعجزات، بحسب ما يورد هو شخصياً وفي عدة مناسبات؟ أم أن ما حققه بورقيبة كان شديد الهشاشة إلى درجة أن الممارسة الديمقراطية تحوّلت إلى عامل هدم لكل تلك الإنجازات، كما يقول بورقيبة: «.. فنعمل دوماً على صيانة الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الوحدة القومية، والتي باختلالها تختل أوضاع الأمة، وتضعف عن مقاومة نزعات التفرقة، وتصبح مرتعاً للهيمنة الأجنبية. ومن أهم هذه الدعائم: الدولة والحزب، إذ كلاهما أداة وضمن لوحدة الأمة...»<sup>(٩٥)</sup>.

وإن كانت الديمقراطية خطيرة إلى هذه الدرجة، علينا التساؤل أيضاً عن الأسباب التي دعت الحبيب بورقيبة في أوائل الخمسينيات إلى تحريض النسوة «الأميات والجاهلات» على ممارسة حقّهن في التصويت أثناء الانتخابات البلدية والتشريعية، وتحديّ معارضة الآباء والأزواج؟ ولماذا قام بورقيبة بإلقاء بعض الخطب بهدف إقناع الرافضين لممارسة النسوة حقّهن في الانتخاب، وتحريك جهاز الحزب للفرض نفسه، وهو الأمر نفسه الذي حدث بعد صدور قانون الأحوال الشخصية الذي قُبِلَ على مضض، آنذاك، من قبل قطاعات واسعة من الشعب التونسي الذي عارض حتى نزع المرأة لحجابها بخصوصيته التونسية. ورغم ذلك كان بورقيبة مقتنعاً بما أقدم عليه، ولم يكثرث بالمجتمع لأنه، ببساطة، لم يكن يكتّن له الاحترام أو التقدير.

بعد ١٥ سنة من الاستقلال، طالبت بعض قيادات حزب بورقيبة بضرورة إرساء التعددية والديمقراطية في البلاد، فلم يتردّد الزعيم في تأكيد مواقفه السابقة من المسألة الديمقراطية، ذاكرًا أنه «.. في عصرنا هذا، ينبغي أيضاً أن نحذر من سبب آخر يمكن أن تنشأ عنه التفرقة والبغضاء، وهو تسرّع بعض الأفراد أو الفئات في إدخال تغييرات جوهرية على المجتمع قبل أوانها، أو دون مراعاة التدرّج الذي تقتضيه طبيعة تلك التغيرات»<sup>(٩٦)</sup>، مؤكداً «.. إن نحن أردنا الإسراع في تطوير الأوضاع السياسية بأكثر مما تطيق عقلية الشعب وتتقبّل درجة النضج التي بلغها، فإننا نكون قد عرضنا البلاد لمخاطر الديمقراطية الغربية التي لا تلائم أوضاعنا، ولا تناسب مقدار وعي الجماهير عندنا...»<sup>(٩٧)</sup>، وبذلك تصبح الديمقراطية، بحسب بورقيبة، خطراً على المجتمع المتأخر. فماذا أنجزت دولة الاستقلال غير التأخر، إذن؟

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٦٧.

## خاتمة

تميّز خطاب بورقيبة حول الديمقراطية بإبراز وتضخيم العوائق التي تقف أمام إنجاز النظام الديمقراطي، وذلك دون التحدث عن إيجابياته. وكان بورقيبة يردّد عند حديثه عن الديمقراطية أن الشعب التونسي غير جدير بالحرية والديمقراطية لعدم نضجه.. وأن الديمقراطية لا جدوى منها للبلاد لأن شروطها غير متوفرة، وأن العمل بها سيؤدي بالبلاد إلى التهلكة: نزعات التفرقة والهيمنة الأجنبية.. ومن شأن اعتماد النظام الديمقراطي تهديم دعائم الدولة الأساسية... أما على صعيد الممارسة، فلم يكن سلوكه ديمقراطياً، في أية مرحلة من المراحل، سوى خلال الفترة الاستعمارية أو بعد استقلال البلاد، ورئاسته للدولة التونسية، وتحوّله إلى رئيس لدى الحياة منذ العام ١٩٧٥.

ويظهر أن الإيجابيات الكثيرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحقّقت في عهد بورقيبة قد دفعت أحد أهم المؤرخين التونسيين المعاصرين للقول إن تونس قد «مثلت في العهد البورقيبي جزيرة استقرار، رغم بعض الهزات العابرة...». ويؤكّد أن «الحكم البورقيبي (كان) أفضل من أغلب الأنظمة السياسية التي عرفها العالم الثالث في نفس فترة حكمه...»<sup>(٩٨)</sup>. ورغم رجاحة هذا الرأي غير أن البعض يرى أنه كان بإمكان بورقيبة، بما امتلك من «كاريزما»، ومن شرعية تاريخية نضالية وجرأة سياسية، تأسيس تجربة ديمقراطية تكون نموذجاً، وإطاراً لبناء مغرب عربي موحد؟ □

(٩٨) التيمومي، تونس، ١٩٥٦ - ١٩٨٧، ص ١٢٥ - ١٢٦.